الخليج وجماعة «الإخوان» (2-2)

تتضارب التحليلات حول أسباب تردي العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وأنظمة الحكم في الخليج، وفيما يرى البعض أنها بسبب تجاوز الإخوان الخط الأحمر للأمن الخليجي بعد سنوات من العلاقة الدافئة. يجزم فريق آخر أن هناك توافقاً خليجياً، رغم الخلافات الظاهرية، على محاولة التحكم في مسيرة تطور الثورات العربية وفق سيناريوهات لا تؤدي إلى فوضى إقليمية، أو انتقال الثورات إلى الخليج..

سامر الياس

ولا توجد إحصاءات دقيقة حول أعداد من ينضوون تحت لواء الإخوان في الدول الخليجية، ولكن أعدادهم مثيرة لمخاوف العديد من تلك الدول. وعن هذا سبق لضاحي خلفان، قائد شرطة دبي، أن قال: «'ما كنت أعرف أن في دول الخليج عدداً كبيراً من الإخوان.. علينا أن نتيقظ ونحذر لأنه كلما اتسعت هذه الجماعة يمكن أن تحدث بلبلة. هناك من يخطط للإطاحة بالحكومات الخليجية والأنظمة على المدى البعيد». وأشار خلفان إلى أن صعود الإخوان المسلمين في العالم العربي يمثل تهديداً جسيماً للدول الخليجية.

كيف نشأت الخلايا «الإرهابية» الإخوانية؟

في الثامن من أكتوبر/ ٢٠١٢م صرح وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، أنه «يجب على دول الخليج التعاون لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر لتقويض الحكومات في المنطقة». واعتبرت الصحافة الإماراتية حديث الشيخ عبدالله جرس إنذار للدول الخليجية ودعوة للتعاون في وجه مخططات تنظيم «الإخوان» على أراضيها، وسرعان ما أعلنت السلطات الإماراتية الكشف عن خلية «إرهابية إخوانية»، وقد أثار كشف الخلية الإخوانية في الإمارات المخاوف من عمليات تمويل وتخطيط خارجية حيث أثبتت التحقيقات الأولية «وجود خيوط شبه مؤكدة تقود إلى تورط عدد من إخوان الكويت في مخطط الخلية، سواء عبر التمويل أو التخطيط والإشراف على التنفيذ والمشاركة في إعداد المخطط تنفيذاً لتوجيهات خارجية». وتالياً حصلت وسائل الإعلام على معلومات تفيد بأن الحكومة الإماراتية تعتقل العشرات من الإخوان المسلمين المتهمين بتلقي أموال من الخارج بغرض التآمر لقلب نظام الحكم، كان آخرهم عناصر نسائية و١١ مصرياً متهمين «بتدريب» إسلاميين محليين على كيفية الإطاحة بحكومات عربية.

وبالرغم من أن قيادة الإخوان في مصر التزمت الصمت في البداية، إلا أن منابر الجماعة سرعان ما انخرطت في تراشق إعلامي رأى فيه المراقبون ما يعكس إلى حدٍّ كبير طبيعة العلاقة المتردية بينها وبين بعض دول الخليج العربي. وكان واضحاً، بحسب المراقبين أن «الإمارات قررت المواجهة المباشرة مع الإخوان، ولم تتردد أمنياً وقضائياً» وذهب الفريق خلفان، إلى حدّ التهديد باعتقال المرشد الروحي للإخوان، الداعية المصري المقيم في قطر يوسف القرضاوي، خلال زيارته الإمارات.

وفي هذا المجال يشير الخبير في مركز (ديلي ريبورتزكو) روب جينفر، إلى أن الإمارات العربية كانت جريئة في خطوة اعتقال خلايا الإخوان المسلمين على أراضيها، بينما لم تمتلك المملكة السعودية مثل هذه الجرأة بسبب تعقيدات وضعها الحكومي وسيطرة الأمراء على مراكز الدولة مع اختلاف توجهاتهم وعلاقاتهم.

وشكلت الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية مؤخراً مثلثاً أمنياً يسعى لكشف شبكة الخلايا الإرهابية الإخوانية ولاجتثاث مخططات «الإخوان» في الخليج عبر تبادل المعلومات حول المعارضين.

بدايات الإخوان في الإمارات

تشير أدبيات الإخوان في الخليج إلى أن الخلايا الأولى للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين بدأت في الإمارات العربية المتحدة العام ١٩٧٤، من خلال الطلبة المبتعثين، وعبر تشكيل جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي في العام ذاته. واحتضنهم الكثيرون من أبناء الشعب الإماراتي، ونجح بعض الإخوان في الوصول إلى مراكز حكومية وفي حقل التربية والتعليم.

وفي آخر اجتماع للتنظيم الدولي للإخوان والذي عقد في ٢١/ سبتمبر ٢٠٠٨ في المدينة المنورة برئاسة رئيس مجلس الشعب المصري السابق د. محمد سعد الكتاتني، حضر ٢٤ عضواً يمثلون ١٠ بلدان عربية وأوروبية، منهم اثنان من الإمارات. وأكد تقرير إخوان الإمارات في الاجتماع أن هناك ١٧٠٠ عضو، منهم ٣٠٠ عضو تمهيدي (أي يمهد له للانضمام) و٣٠٠ مؤيد و١٥٠ منتسباً و٥٠٠ منتظم (أعلى درجة قبل العضو العامل) و٣٥٠ عضواً عاملاً يحق لهم الانتخاب والترشيح على مستوى التنظيم.. والعدد محتمل أن يكون قد زاد منذ ذلك العام. وما يحسب للأمن الإماراتي أن المسؤولين عن فرع تنظيم الإخوان في الإمارات أكدوا في تقريرهم خلال الاجتماع على ضرورة وقف فكرة الاستقطاب أو التجنيد الداخلي لعناصر الشعب الإماراتي لأنّ الأمن نجح في تجنيد عدد من الكوادر داخل الخلايا الإخوانية، مشيرين إلى القبض على البعض وترحيل نحو ٢٠ عضواً مصرياً خلال شهور صيف العام ٢٠٠٨م.

> الإمارات والكويت والسعودية شكلت مثلثاً أمنياً لاجتثاث مخططات الإخوان في الخليج

> قطر تريد خدمة المصالح الأمريكية في تدجين وتطويع الإسلام السياسي لذلك

الاستفادة من مخاوف المواطنين الإماراتيين

ويقول المحللون إن الإسلاميين يسعون للاستفادة من القلق بين المواطنين الإماراتيين، وهم محافظون في الأغلب، بعدما أصبحوا أقلية في بلدهم إذ أن أغلب السكان البالغ عددهم ثمانية ملايين عمال أجانب. ومن المعروف أنه، بفضل الطفرة الاقتصادية في أبوظبي ودبي، ارتفع متوسط دخل الفرد في الإمارات كثيراً لكن الطفرة جلبت معها أيضاً بعض التأثير الغربي غير المرحب به.

ويقول الإسلاميون في الإمارات إنهم يشتركون مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر في الايديولوجية لكن لا تربطهم بها أي صلات تنظيمية مباشرة. ويقولون إنهم يطالبون بمزيد من الحقوق المدنية وتعزيز سلطات المجلس الوطني الاتحادي وهو هيئة شبه برلمانية تقدم المشورة للحكومة ولا تملك سلطة تشريعية.

الإخوان في الكويت

يرى المراقبون أن تجربة «إخوان» الكويت هي الأبرز خليجياً والأنضج سياسياً والأقرب في تطبيق خطة التمكين في نسختها الخليجية، وهي الأعلى صوتاً. وتشهد الكويت منذ فترة احتجاجات، يعتبر الإخوان من أبرز محركيها، تطالب بإصلاحات سياسية تحدّ من سيطرة عائلة آل الصباح الحاكمة على مقاليد الأمور، وتدعو لملكيات دستورية ورئيس وزراء يأتي من الشعب وليس من اختيار الأسرة الحاكمة في دولة غنية بالنفط.

ويرى بعض المهتمين بالشأن الكويتي أن «الإخوان يتحركون في الكويت أملاً في أن تتيح لهم الانقسامات الفرصة لكي يحسنوا موقعهم السياسي والاجتماعي». لكن البعض الآخر يرون أن ذلك يأتي تنفيذاً لقرارات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين. ويقولون إن د. محمد بديع، المرشد العام للجماعة، وفي أول خروج رسمي من القاهرة في ١١/ سبتمبر ٢٠١١، عقد اجتماعاً مع التنظيم الدولي في اسطنبول وقرر خلاله السعي نحو السيطرة على الخليج بأقصى سرعة ممكنة، بحيث يتم تحويل نظام الحكم في تلك الدول لملكيات تملك ولا تحكم.

ويقلل الباحث خالد الدخيل من المخاوف حيال الإخوان المسلمين، ويقول: «التخوف مبالغ فيه (...) واذا كان الفكر الاخواني يشكل تهديداً فان الشكل الوحيد لمواجهة وصولهم إلى الحكم هو البناء الداخلي سياسياً، واقتصادياً، وتعليمياً». ويلفت الدخيل إلى أن «الفكر الاخواني المتدين الاقصائي موجود بسبب الفراغ السياسي والدستوري في المنطقة، فالاقتصار على الشكوى من الإخوان وعدم القيام بشيء داخليا يفتقد إلى الكثير من الحكمة».

قطر و«احتضان الإخوان»

وتفيد أدبيات الإخوان بأنه بعد الضربة القاضية التي وجهها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لكل المعارضين له في خمسينيات القرن الماضي، وجد بعض أعضاء الإخوان ملجأ وملاذاً في قطر، وتقول الأدبيات: «إن أهلها مفطورون على حب الدين وأهله»، فكان أن وصل إلى الدوحة كل من الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ عبدالمعز عبدالستار، والشيخ أحمد العسال، والدكتور كمال ناجي، وغيرهم. ومن المفهوم أنه من خلال هذه المجموعة انتشر فكر الإخوان لدى مجموعة من الشباب القطري، فشكلوا أنفسهم في مجموعات لحفظ القرآن ودراسته وممارسة الرياضة والتناصح.

ويشير المراقبون إلى خلافات نشبت في صفوف الإخوان بصدد إدارة المجموعة في ثمانينيات القرن الماضي، فتنازل البعض مرغماً والآخر اختياراً، فكانت هذه أولى بوادر الاختلاف على القيادة في مجموعة إخوان قطر أو التيار الإخواني.

وبحسب المهتمين بنشاط الحركات الإسلامية ففي عام ١٩٩٩م بدأت مجموعة داخل الجماعة في التفكير جدياً في حل الجماعة وتفكيكها، ومع أن هذه الجماعة لم تكن تنظيماً بالمفهوم المتعارف عليه، إلا أن فكرة وجودها متأثرة بفكر الإخوان كان يؤرق البعض خوفاً مما قد يحصل، خصوصاً أن بعض حكومات دول الخليج بدأت حملة اعتقالات في أوساط الشباب المتأثرين بفكر الإخوان ومطاردتهم في أرزاقهم وإبعادهم عن وظائفهم، بسبب وجود بعض الضباط الأمنيين من مصر، الذين تم تعيينهم تحت مسميات مستشارين أمنيين، وظهر تأثيرهم في تصريحات بعض القادة الخليجيين بخصوص محاربة الإخوان.

وقد سببت هذه التصريحات حالة من الإرباك في أوساط التيار الإخواني بقطر، فكان أن اتخذ البعض قرار إلغاء الجماعة وتفكيكها في عام ٢٠٠٣م.. وخلال تلك الفترة جاء الدكتور عبدالله النفيسي إلى الدوحة واستقبلته المجموعة التي اقترحت حل الجماعة وأقنعته بالفكرة، فخرج النفيسي من ذلك المجلس وكتب مقالته الشهيرة عن الإخوان المسلمين في قطر، والتي أيد فيها قرار الحل أو التفكيك، ودعا لأن يكون مثالاً يحتذى.

الخلاف السعودي - القطري إزاء الجماعة

ويرى مراقبون أن إخوان قطر، كما هم إخوان الخليج، يحملون فكر الإخوان بصورته السلفية، فهم سلفيون عبادة وعقيدة، ولكنهم إخوان فكراً وتأثراً، وحتى مصطلح الإخوان المسلمين لا يستخدمونه في أدبياتهم أبداً، فهم أصبحوا يُعرفون بمصطلحات تؤدي إلى المعنى ذاته، مثل الوسطيين أو «تلاميذ الشيخ القرضاوي» وغيرها من المسميات التي تبقيهم في مأمن من تغول السلطات في بعض دول الخليج، والتي ما زالت، برأي المراقبين، في تصادم مع الحالة الإخوانية في العالم العربي بعكس البحرين والكويت وقطر التي استوعبت الموضوع وتعاملت معه بطريقة حضارية سواء في الداخل أو الخارج.

ويرى البعض أن قطر «وجدت في الإخوان حليفاً يؤثر في توجهات الشارع العربي، ويمتلك قدرات تنظيمية وانتشاراً جغرافياً من الممكن أن يخدم مصالحها عبر التعامل من وراء ظهر الحكومات». ويضيفون: «قطر تريد خدمة المصالح الأمريكية في تدجين وتطويع الإسلام السياسي عبر التحالف مع الفكر الاخواني لمقارعة أخطار السلفية الجهادية والتكفيرية التي أظهرت قدرة فائقة على التعامل مع ضغوط الدول الغربية والأنظمة الحاكمة».

ويقول العديد من المراقبين إن قطر تدعم الإخوان المسلمين في حين تقدم السعودية دعما للتيار السلفي. ويلفتون إلى أن «التباين في النظرة للإخوان المسلمين بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والكويت من جهة أخرى بدأ يؤثر سلباً على مشاريع التقارب والاندماج بين دول الخليج».

ويشير بعض الخبراء إلى وجود تعاون وتحالف معلن بين قطر وجماعة الإخوان، لكنهم يتوقعون أنه إذا «اتحدت الكويت والإمارات والسعودية في الضغط على قطر حتى توقف تحالفها مع الإخوان، وإذا ساندوا الأردن في معركته ضد مخطّط التنظيم ومنعوا إحداث فوضى في سورية من خلال النقل المنظم للسلطة لمعارضة قوية لا تتحكم فيها أغلبية إسلامية، فستكون نهاية أحلام هذا التنظيم في مصر خلال العام ٢٠١٣ وبالتالي نهايتهم». ويتوقعون أيضاً أن تبلور مخاوف السعودية والإمارات والكويت من نفوذ الإخوان المتصاعد «تحالفات متناحرة ضمن البيت الخليجي والعربي والإسلامي الواحد، كتحالف بدأ يظهر بين قطر ومصر وتركيا وآخر بين باقي دول الخليج والأردن».

البحث عن سبل إنهاء الخلاف

لكن تلك التوقعات قد تظل مجرد تخمينات، والسبب، برأي المراقبين، أنه من الصعب على جماعة الإخوان نسيان تاريخ طويل من العلاقة المتوهجة التي تربطها بشعوب وحكام الخليج العربي ممن كانوا ولعقود طويلة السند والملاذ للآلاف من أعضاء الجماعة. ولعل إخوان مصر يدركون أكثر من غيرهم هامشية ومحدودية الدور الذي يمكن أن يلعبه إخوان الخليج داخل بلدانهم، ما قد يدفع قيادة الجماعة للبحث عن إنهاء الخلاف بشتى السبل كي يتفرغوا في مشاكل أكثر راهنية وضرورة في بلدان وصلوا لكراسي الحكم فيها، ولكنهم لا يزالون غير قادرين على ترسيخ حكمهم فيها لأسباب لا يتسع المجال هنا للحديث عنها.

وفي المقابل فإن بعض التحليلات تقلل من حجم الخلافات بين القادة الخليجيين، وأن الخلاف هو مجرد تبادل للأدوار لخدمة استراتيجية موحدة للتعامل مع موضوع ثورات الربيع العربي، فالقيادات الخليجية تسعى إلى زيادة تأثيرها في رسم مسيرة البلدان الثائرة وفق هوامش صعبة وضيقة، فهي لا تحبذ أن تتدهور الأوضاع كثيراً وتتسبب في فوضى إقليمية، وفي نفس الوقت لا ترغب في أن تزداد جاذبية الثورات مما يشجع على انتقالها إلى بلدان الخليج، ويرى هؤلاء أن دموية الأحداث في ليبيا وسورية، وحالة عدم الاستقرار في مصر تدفع المواطنين الخليجيين إلى انتظار الإصلاحات والمحافظة على المزاج الإصلاحي وعدم التحمس للأساليب الثورية.

الشهيد شكري بلعيد- المنسق العام لحركة الوطنيين الديمقراطيين التونسية- الذي طالته مؤخراً يد التطرف والإرهاب من قبل محترفي الجريمة باسم الدين، ربما أنه كان مدركاً المصير الذي سوف يلقاه جراء استمرار سيل التهديدات التي يتلقاها بالقتل والتصفية لإسكات صوته الوطني القوي، وإثنائه عن مواصلة دوره التنويري في مواجهة القوى الظلامية والانتهازية التي أخذت تتنصل عن أهداف ومبادئ الثورة وتنحرف بمشروع التغيير في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

هيلا هيلا يا توانسية .. من ثاني تصحيحية

مرتكبو جريمة اغتيال المناضل شكري بلعيد شابان يافعان من ضحايا ثقافة التطرف والتشدد الديني.. هم في الحقيقة مجرد أدوات لتنفيذ الجريمة، للجناة الحقيقيين من مشائخ فتاوى التكفير والقتل، ومروجي الثقافة الطالبانية في المجتمع التونسي الذي لم يسبق له أن شهد مثل هذه الجرائم التي تُرتكب من منطلق ديني.

هؤلاء الظلاميون يدركون جيداً لماذا استهدفوا شكري بلعيد؟ ليس فقط لكونه شخصية سياسية فذة وقامة وطنية وثقافية كبيرة، وليس فقط أيضاً لمواقفه الشجاعة وسجله النضالي النظيف في صفوف اليسار التونسي والحركة النقابية التونسية..

وإنما ايضاً لأنه وقف يدافع عن الثورة التي تسعى هذه القوى الظلامية إلى أن تنحرف بها عن مسارها المدني والديمقراطي والقومي كي تلحقها بالمشروع القطري التركي الذي يدعم هذه القوى المتطرفة في المنطقة تحت يافطة الربيع العربي.

لذا لم يسكت عن الاخطاء والتجاوزات التي تُرتكب باسم الثورة وكان من أكثر المحرضين على مناهضة الروابط الدينية السلفية التي تم إنشاؤها كشرطة دينية لممارسة القمع ومصادرة الحريات تحت ذريعة حماية الثورة، وإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية ونتيجة بروز هذه الظاهرة السلفية التي ظهرت فجأة بعد الثورة كظاهرة طارئة لم يكن لها وجود في المجتمع التونسي، لإسكات النخب الثقافية والسياسية اليسارية والليبرالية ولمواجهة الحركة النقابية والمؤسسة الإعلامية النشطة في تونس، هذه النخب التي كانت لها مواقف مناهضة ورافضة للتدخل القطري في شؤون تونس ومنددة بالعلاقات المشبوهة التي أخذ يقيمها يوسف القرضاوي مع أطراف في حركة النهضة والجماعات السلفية، والتي على إثرها اندلعت المظاهرات والاحتجاجات الرافضة لزيارة القرضاوي لتونس وأجبرته على مغادرتها بعد ساعات من زيارته.

بات من المؤكد أن الظاهرة السلفية الطارئة في المجتمع التونسي هي في الحقيقة ظاهرة مستولدة من كيان حركة النهضة كي تكون أحد أذرعها القمعية في مرحلة ما بعد الثورة، كما أنها ثمرة من ثمار علاقات واتصالات القرضاوي المشبوهة بقيادات في حركة النهضة، في تأسيس كيان ديني يمارس الإرهاب الفكري ويحول الصراع في تونس من صراع سياسي إلى صراع ديني، وهي ظاهرة تماثلت في جميع بلدان الربيع العربي، بل وتجاوزتها الى دولة غير عربية مثل «مالي» حيث كشفت وكالات أنباء فرنسية عن علاقة قطر المشبوهة بالجماعات الدينية الارهابية في شمال مالي، ودعمها لهذه الجماعات منذ عدة سنوات عبر جمعية الهلال القطري وبعض الجمعيات الإغاثية الأخرى.

نحن منذ البداية راهنا على ثورة تونس وعلى نجاحها وتحقيق أهدافها على اعتبار أنها ثورة شعب متطلع نحو التغيير المنشود نحو بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، لعدة معايير واعتبارات سياسية واجتماعية وثقافية، وبقدر ما أشدنا باعتدال ووسطية حركة النهضة على أساس أنها ابنة جامعة الزيتونة المعروفة بنضجها وانفتاحها الديني واحترامها للتعدد والتنوع وحرية التفكير والابداع وعدم الخلط بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية، بقدر ما نبهنا من خطورة التنصل عن هذه القيم والأسس الثقافية والدينية، ومحاولة الاقتراب من حاكمية سيد قطب وانتهازية القرضاوي والكثير من قيادات الاخوان، لأن هذا الأمر سيؤدي الى إرباك المشهد في تونس وسينحرف بمسار الثورة وأهدافها وغاياتها النبيلة، وخاصة عندما تحاول هذه القوى المتطرفة في حركة النهضة أن تستحوذ وتسيطر على مؤسسات الحكم والدولة في تونس وتحتكر القرار السياسي فيها، وأيضاً الخلط بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية كي تصادر حرية الناس وإرادتهم في إقامة حياتهم وصنع واقعهم مقابل تحويل الدين الى سلطة قامعة يمثلها رجال الدين ومشائخ الفتوى الذين سيؤسسون سلطتهم ووصياتهم باعتبار أنهم أهل الحل والعقد المدعمة سلطتهم بتفويض إلهي، وموقف الزنداني من لجنة الحوار هو امتداد لهذا النوع من التفكير والتوجه الديني المتطرف.

صحيح أن هناك حالة تعثر في مسار الثورة التونسية بسبب ممارسات هذه القوى المتطرفة ومحاولاتها المستمرة في إرباك المشهد في تونس غير أن هذه القوى لن تتمكن من السيطرة على الحكم والانفراد بالسلطة ولن تعيق نجاح الثورة التونسية لأن هذه القوى محاصرة بقوى سياسية ومدنية ونقابية ناهضة يسارية وليبرالية تعيش في عمق المجتمع التونسي كحالة جماهيرية واسعة ومنظمة.

تداعيات جريمة اغتيال الشهيد شكري بلعيد أكدت هذه المسألة الجوهرية والمغايرة عن بقية الثورات العربية، وبما يؤكد أن الشعب التونسي بصدد ثورة تصحيح ستطيح بحركة النهضة وبمشروع الاخوان القطري في تونس، وبنفس الشعار

إذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلابد أن يستجيب القدر

لأن هناك نخباً سياسية وثقافية حية وهناك قوى سياسية ونقابية ناهضة، تصنع الحدث وتحميه من التعثر والانحراف ولا يمكن أن تتورط في تدمير الوطن أو تزيف وعي الناس، بينما لدينا قوى سياسية مجرد ظاهرة صوتية، ولدينا نخب سياسية وثقافية تبحث عن مواقع وأدوار وتبحث عن محاصصة مقيتة ودور هامشي وضئيل في صنع القرار الوطني وعن تصفية حسابات وثأر سياسي ولديها القدرة على أن تصنع ثورة على الورق، أو تحاول أن تحدث مشروع ثورة، ثم ما تلبث أن تهديها للقوى المتخلفة وجنرالات الحروب ودهاقنة التطرف، ومع ذلك مازالت توهم العالم بشيء اسمه ثورة.. حتى ولو فتحت فرقة محسن خمس غرز برأس القاضي أحمد سيف حاشد كحصانة جديدة له- كما قال أحد الصحفيين.. فتحية إجلال للشعب التونسي ولنخبه ولقواه السياسية والمدنية والنقابية.. وتباً لمن يتكلمون عن ثورة تصنعها جبهة النصرة أو فرقة محسن أو مليشيات مرسي وفرق السحل و.. التابعة له

محمد علي عناش